اثر الزكاة في تحفيز المتغيرات الاقتصادية الكلية

المدرس الدكتور
داود سلوم عبد الحسين
جامعة الفرات الاوسط التقنية
المعهد التقني/النجف

اثر الزكاة في تحفيز المتغيرات الاقتصادية الكلية

المدرس الدكتور
داود سلوم عبد الحسين
جامعة الفرات الاوسط التقنية
المعهد التقني/النجف

الملخص:

دائماً يتم النظر إلى الزكاة على أنها فريضة تعبدية فقط لا تتجاوز عرض تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الاسلامي عن طريق التوزيع الاستهلاكي لنسبة من فائض ثروات الأغنياء إلى الفقراء بينما يهدف هذا البحث إلى إبراز الوظائف الحقيقية للزكاة حيث يبين أن لكل من تحصيلها وتوزيعها آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يبين أن هذهِ الآثار تشمل كل من الاستهلاك والاستثمار والدخل والتوظيف.

المقدمة:

الزكاة ركن من الاركان الخمس للدين الاسلامي وحق من حقوق الله على أموال المسلمين فهي فضلاً عن كونها فريضة مالية تعبدية، ذات أبعاد معنوية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي وذات أبعاد ووظائف كثيرة تخدم آليات العمل الاقتصادي.

إن انفاق مستحقات الزكاة من قبل مستحقيها له تأثيرات إيجابية على مجمل النشاط الاقتصادي فضلاً عن الاثار التعبدية التي تعود على من يكلف بها شرعاً، وفي هذا أصول واركان ومضامين كثيرة، فالزكاة باختلاف تعاريفها الفقهية وإن كانت في ظاهرها ضريبة موحدة تؤخذ من ثروة المسلمين سواء كانت رؤوس أموال أو دخول، إلا أنها في الوقت نفسه نظام اقتصادي متكامل يهدف إلى الاشباع المادي والروحي سواء باتجاه من كلف بها أو من يستحقها، إلا أنها ذات أبعاد اقتصادية مختلفة وهذا ما إنصرف إليه البحث.

فالبحث لا يتناول الزكاة فقهياً وإنما يبحث في الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عنها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الآثار الاقتصادية للزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية باعتبارها أكثر عمقاً من الضريبة.

مشكلة البحث: تظهر مشكلة البحث في ان النظم الاسلامية تغفل الآثار الاقتصادية المترتبة على الزكاة واقتصار فهمها على ان الزكاة فريضة تعبدية فقط .

فرضية البحث: في ظل فرضية إقتصاد إسلامي فان الزكاة تؤثر على آليات العمل الاقتصادي من استهلاك وانتاج واستثمار.

منهجية البحث:

لغرض إغناء البحث في إطار الموضوعية وبلوغ النتائج فقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي المعزز باسلوب الاستقراء والاستنباط فضلاً عن الاسلوب الرياضي الكمي.

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار الفرضية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:-

تناول المبحث الأول المرتكزات الاقتصادية للزكاة، بينما تناول المبحث الثاني، أثر الزكاة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وانصرف المبحث الثالث إلى المعالجات الرياضية باسلوب كمي لأثر الزكاة على المضاعفات المالية لبعض المتغيرات الاقتصادية. وأخيراً انتهى البحث طبقاً لمتطلبات المنهج العلمي إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

(المرتكزات الاقتصادية للزكاة)

أولاً: تصميم السياسات الاقتصادية على قواعد النظام الاقتصادي الاسلامي:

النظام الاقتصادي يمثل الاطار الذي يتم ضمنه النشاط الاقتصادي في المجتمع بينما التحليل الاقتصادي هو استخدام المنطق في محاولة اكتشاف القوانين الحاكمة للسلوك الاقتصادي وإن الغرض من محاولة اكتشاف تلك القوانين هو تصميم السياسة الاقتصادية المناسبة لتحقيق الهدف. سواء كان تحديد الهدف مستمد من نتائج التحليل الاقتصادي أو كان مستمداً من قواعد النظام الاقتصادي فان تصميم السياسة الاقتصادية المناسبة يدخل ضمن العمل العلمي الذي يقوم به الاقتصاديون[1]، لوقلنا أن الهدف هو تحقيق التوزيع الأكثر عدالة للدخول والثروات مستمدين ذلك من قواعد النظام الاقتصادي الاسلامي المستمدة من قوله تعالى بشأن الثروة " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" فإن تصميم السياسة الاقتصادية التي تحقق هذا الهدف جزء من مهمة الاقتصادي التي تدخل ضمن نطاق التحليل الاقتصادي ذلك لأنها تحتاج إلى الفرضيات التي يجري إختيارها للتأكد من عدم خطأها وملائمتها لتكون أساساً لصياغة السياسة الاقتصادية باختيار أفضل الاساليب وأكثرها كفاءة.

هل نكتفي بالزكاة، هل تفرض الضرائب؟ هل تفرض الضرائب التصاعدية؟ هل تقتصر على الشركات أم تشمل الأفراد ...الخ، جميع هذه الأسئلة تحتاج إلى نظرة اقتصادية وأدوات تحليل للتوصل إلى أفضلها وأكثرها تحقيق للغرض ضمن قواعد النظام الاقتصادي الاسلامي.

ثانياً: استخدام ادوات التحليل النظري لفهم معطيات الفقه الاسلامي:

تقدم أدوات التحليل الاقتصادي وسيلة يمكن بواسطتها فهم معطيات الفقه الاسلامي بطريقة تؤدي إلى إظهار مزيد من محاسن الشريعة الاسلامية وكشف الحكم البالغة في التشريع الاسلامي وجوانب الاعجاز فيه، فعندما نتفكر بالربا لا يكتفي الاقتصادي الاسلامي بالجوانب التشريعية فيها بل يتجاوز ذلك إلى محاولة أعمال المعرفة الفنية لاكتشاف جوانب الكمال في الاحكام وقدر تعلق الامر بالزكاة ومقاربتها باستخدام أدوات التحليل النظري وفق معطيات الفقه الاسلامي في فهم الجوانب الاقتصادية للزكاة[٢].

الزكاة لغة واصطلاحاً:

الزكاة في اللغة النماء والطهارة "خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم"[٣] وفي المصطلح الشرعي هي حق واجب في المال يؤخذ من المسلم عند تحقق النصاب وحولان الحول عليه، وتنفق في مصارف الزكاة وهي المذكورة في سورة التوبة آية "(٦٠)".

تناول الباحثون في التحليل الاقتصادي الاسلامي الزكاة من منظور الاقتصاد الكلي، لأن الزكاة ظاهرة كليه.

اولاً: الزكاة وفكرة العدالة الضريبية

يعد علم المالية العامة فرعاً مهماً من علم الاقتصاد ويعنى علم المالية العامة بمالية الدولة، ايرادات الدولة ومصروفاتها، ومن أهم قواعد الضريبة مسألة العدالة الضريبية[٤] وقد اهتم الاقتصاديون منذ آدم سمث بالعدالة الضريبية. وهناك شبه بين الزكاة والضريبة في أن كليهما ذات مظهر مالي ولذلك حاول بعض الاقتصاديين الاسلاميين إثبات أن جميع ما جاء بهِ الاقتصاديون من قواعد لتحقيق العدالة الضريبية سبقت إليه تشريعات الزكاة من ذلك مثلاً[٥].

– أجمع كتاب الضريبة على ضرورة اجراء اصلاحات ضريبية بين كل فترة وأخرى حتى تتوافق الضريبة مع متطلبات تطور المجتمع.

– منع الازدواج الضريبي أحد أركان تحقق العدالة الضريبية فالزكاة لا تفرض مرتين على من عنده قطيع من الاغنام وهو يتاجر بها فلا يطلب منهُ دفع زكاة الماشية وزكاة عروض التجارة وإنما عليهِ زكاة واحدة فقط.

– الراجعية في الضريبة إحدى المعطيات الرئيسة لتحقيق العدالة فيها وهذا قد سبقت الزكاة إلى سد الطريق إلى الراجعية في الزكاة فاذا كانت الضريبة تكلفة على دافع الضريبة فانه سيحاول التخلص منها بتحميلها إلى غيرهِ أما إذا كانت الضريبة استخداماً للوعاء فان دافع الضريبة يتحملها لهذا الاعتبار، ولذلك فان تجنب راجعية الزكاة تقتضي إقناع دافع الضريبة بان إخراجه للضريبة هو استخدام لدخله لنفقات معيشته التي لا يمكن إعتبارها تكلفة وقد سبق التشريع الاسلامي إلى ذلك فالزكاة في القرآن مرتبطة بالنفقة ووصف دافعي الزكاة بأنهم ينفقون في سبيل الله.

ثالثاً: استخدام أدوات التحليل الاقتصادي لإظهار تفوق التشريع الإلهي:

يمكن وصف هذا الغرض للتحليل الاقتصادي الاسلامي باستخدام أدوات ومصطلحات ومناهج التحليل الاقتصادي الوضعي وكما يلي[٦]:

– **تفوق نظام الزكاة على الضريبة:** في الزكاة شبه من الضريبة من حيث أنها اقتطاع من أموال المكلفين وكثيراً ما تم المقارنة بين الزكاة والضريبة والحقيقة أن الزكاة تتفوق على الضريبة من حيث أنها تؤثر النمو الاقتصادي وتوجيه الموارد الاقتصادية من خلال آلية سوق رأس المال. إذ تؤدي إلى إتجاه الموارد نحو القطاعات الأكثر انتاجية والأفضل استغلالاً لرأس المال فلو قارنا بين شركتين الأولى ذات انتاجية منخفضة والأخرى ذات انتاجية عالية تم ادخلنا الزكاة وجدنا أن الربح الصافي بعد الضريبة للشركة الثانية يزداد بنسبة كبيرة بفعل احلال الزكاة محل الضريبة بينما تتحول أرباح الشركة الأولى إلى خسارة قدرها 1,5مليون، لأن الأولى أكثر انتاجية والزكاة تبقى أفضل من مجرد تخفيض في نسبة ضريبة الدخل إذ أن ضريبة دخل الشركات تخفض في الفروقات في الكفاءة الحدية لرأس المال بين مختلف القطاعات بينما تؤكد الزكاة تلك الفروقات في حسن توجيه الاستثمارات نحو النشاطات التي يرغب فيها المجمع أكثر وتحد من الكساد الناتج عن تدني الاستثمار.

– **تفوق نظام المشاركة على الاقتراض بالفائدة:** تتلقى أكثر البلدان الاسلامية قروض بالفائدة لبناء إقتصاداتها وهذا مخالف للشرع والذي يتوافق مع النظام الاسلامي هو أن تكون هذه القروض على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وليس الاقتراض بالفائدة وهذا يولد استثمارات تولد تياراً من العوائد يكفي لتسديد التمويل الخارجي مما يبعد الاقتصاد الاسلامي عن الصدمات والهزات الاقتصادية.

– **إلغاء الفائدة لا يؤثر على معدل الادخار:** يدعي بعض الاقتصاديين أن تحريم الفائدة يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار فضلاً عن أن

الاستثمار بفائدة بالسندات يعطى عائداً ثابتاً يخلو من المخاطرة في مقابل ذلك يرى الاقتصاديين الاسلاميين أن وجود نظام اسلامي خال من الفائدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات العائد على الادخار تاريخاً بذلك المستوى الكلي للمدخرات بدون تغيير بل قد يؤدي إلى زيادة المدخرات.

– **ليس للزكاة أثر سلبي على الادخار:** يدعى بعض الاقتصاديين أن الزكاة تقلل من معدل الادخار لأنهم ينظرون إلى الزكاة بطريقة مشابهة لأثر الضريبة على الادخار حيث تؤدي الضريبة إلى توجيه الموارد نحو الاستهلاك الحالي وليس للادخار بينما الحقيقة هي[٧]:

١. أن معدل الاستهلاك الفردي في ظل نظام اقتصاد اسلامي سيكون اقل من معدل الاستهلاك للفرد في اقتصاد غير اسلامي.

٢. ان الاقتصاد الاسلامي سوف يزيد من معدل الادخار على المدى الطويل حيث يكون الميل الحدي للاستهلاك كبير في المدى القصير لكنه سيكون اقل في المدى الطويل مما يخلق ظروفا افضل للادخار.

المبحث الثاني

(أثر الزكاة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية)

عندما نتكلم عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، نقصد بها مجموعة الحلول النظرية التي تتعامل مع الاقتصاد كتلة واحدة وتلامس مواضيع عديدة منها الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة والارقام القياسية للأسعار بهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي والعمل على تطويرها باتجاهات تبحث في الدخل القومي للدولة والناتج المحلي والاستهلاك المحلي ومعدلات البطالة والادخار والاستثمار والتضخم.

أولاً: أثر الزكاة في علاج الركود الاقتصادي: الركود الاقتصادي، هو انخفاض في الطلب الكلي الفعلي يؤدي إلى بطء في تعريف السلع والبضائع في الاسواق ومن ثم تخفيض تدريجي في عدد العمالة في الوحدات الانتاجية[٨]، وهو من أخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العاملي، ونظراً لأن البلاد الاسلامية عضو في المجتمع الدولي، لم تبقى بعيدة هي الأخرى عن الركود الاقتصادي، وقد كثرت الكتابات حول طبيعة وابعاد المشكلة وطرق الوقاية منها. وهذا ما ظهر في دراسات الاقتصادي الشهير (كينز) الذي أسهم في نظرياتهِ وطروحاتهِ في رسم معالم السياسات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي من خلال التدخل والعمل على التأثير في حجم الطلب الكلي الفعلي وضرورة خفض الفائدة وزيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب في فترة الازمة حتى يرتفع حجم الطلب الكلي الفعال. وضمن هذا السياق اتجهت الدراسات الاسلامية إلى البحث عن

وسائل في الاقتصاد الاسلامي في معالجة الركود الاقتصادي وهي كالآتي[٩]:

١. **الزكاة وعناصر الانتاج المعطلة (رأس المال- العمل):**

أ- **رأس المال:** النظرية الاقتصادية تبين مساوئ الاكتناز وكيف أنه يؤدي إلى الركود الاقتصادي. تؤكد النظرية الاقتصادية مساؤى الاكتناز اذ انه يحول دون التداول النقدي وتعطيل وظيفته في توسيع ميادين الانتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين الضروري لإنعاش الحياة الاقتصادية ، فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، إذ أنها تشجع صاحب الثروة بصورة غير مباشرة لتحقيق فائض يؤدي منهُ الزكاة.

فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، ونظراً لأن الاسلام لا يتعامل بالفائدة فان هذهِ الاستثمارات ستكون في اصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية.

ب- الزكاة ومحاربة البطالة والفقر:

العمل أساس إكتساب الثروة والاسلام يطالب أفراد المجتمع بالعمل واستغلال الطاقات التي سخرها الله لهم وخلاف ذلك فان العاجز عن العمل كان له حق الزكاة بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة ومن الواضح أن الزكاة تساعد كل من هو قادر على الانتاج فهي تخلق طاقات إنتاجية إضافة إلى تشغيل الطاقات المعطلة وبالتالي القضاء على البطالة ففريضة الزكاة من الوسائل الفعالة التي جاء بها الاسلام للقضاء على أسباب البطالة ومن هذا الباب وحتى الوصول إلى تحقيق هذا الغرض وأمام العدد الكبير والمتزايد من المحتاجين والفقراء يمكن الحد من البطالة وخلق فرص العمل والبحث عن تحسين نوعية العمل وكذلك الانفاق على العامل البشري والذي يعمل على رفع الانتاجية وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

فتوزيع أموال الزكاة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية ومن ثم زيادة في الاستهلاك ثم زيادة في الانتاج ثم زيادة في الطلب على العمل وزيادة في الاجور وانخفاض في البطالة والفقر ثم تراكم الثروات المنتجة وتوظيف رؤوس الاموال في القطاع الانتاجي وما يستتبع ذلك من زيادة في حصيلة الزكاة وتساهم الزكاة بتوزيع الثروة في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية[١٠].

ج- أثر الزكاة في توزيع الدخل والثروة:

فريضة الزكاة وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فهي تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء. وفي ظل إنخفاض المنفعة الحدية لوحدة الدخل الأخيرة للأغنياء، بينما الفقير تكون لديهِ مرتفعة مما يؤدي إلى إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقة الفقيرة ومن ثم أثر ذلك على الاقتصاد

وتنمية الثروة للمجتمع والمنفعة الكلية مما يساعد معهُ زيادة الاستهلاك والانتاج والاستثمار من خلال مضاعفة الاستهلاك والاستثمار.

ثانياً: أثر الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي:

ينظر إلى الزكاة باعتبارها أحد أدوات السياحة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي وهدف تسعى إليه كل إقتصادات العالم جنباً إلى جنب مع الأدوات السياسية النقدية لأن متحصلات الزكاة وتوزيعها وانفاقها لعا أهميتها على التخفيف من حدة الاضطربات النقدية ويتوقف ذلك الأثر على نوعية الأوعية الزكوية وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة وتتجدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي(١١).

وفي ظل الاوضاع الاقتصادية المضطربة مثل التضخم والانكماش يمكن الاستفادة من الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي وكما يأتي:

أ- حالات التضخم:

التضخم هو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى الارتفاع المستمر في الاسعار سواء كانت هذه الزيادة من حيث العرض (الاصدار النقدي) أم في الطلب (الانفاق النقدي) أم هو ارتفاع مستمر في مستوى الاسعار، وتلعب الزكاة دوراً هاماً في التخفيف من آثار التضخم عن طريق التحصيل مما يؤدي إلى تقليص الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم.

ب- حالات الانكماش:

إن المتحصلات الزكوية سوف تذهب ضمن المصارف الثابتة بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد الوطني وبأثر مضاعفات الدخل والاستهلاك سوف تساهم الزكاة في تغيير مستويات الانكماش والعودة إلى النمو الاقتصادي(١٢).

ثالثاً: أثر الزكاة على الاستهلاك:

إن إنفاق الزكاة من قبل مستحقيها يزيد من حجم الاستهلاك لأنها سوف تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية ذو ميول حدية استهلاكية عالية وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل فيهم بالتالي يضاعفون حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائمة إلى اشباع رغباتهم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب الاستهلاكي في السوق وكذلك الحال بالنسبة للأغنياء الذين يحتفظون بأنماط عالية من الاستهلاك مما يدفعهم إلى العمل لتعويض ما إستقطع منهم في دفعهم للزكاة والشكل أدناه يوضح أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي.

شكل (١) أثر الزكاة على دالة الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي

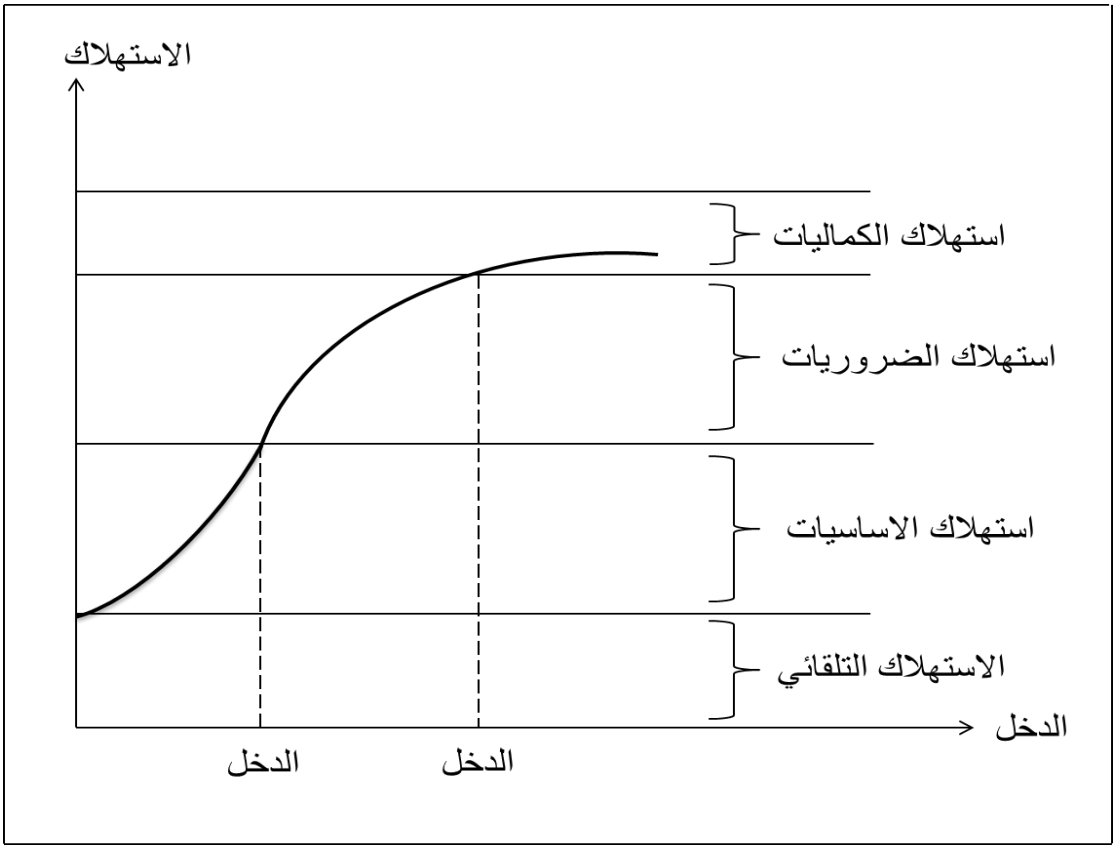

المصدر: محمد، فتحي، المؤتمر الأول حول استثمار الزكاة في العالم الاسلامي، الجزائر، ٢٠١١، ص١٠.

يبين الشكل (١) إن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى فئات المجتمع الاسلامي بما في ذلك مبلغ الزكاة يتميز بالاتجاه إلى الانخفاض مع زيادة الدخل حتى يصل إلى الصفر، عندما تدخل دالة الاستهلاك منطقة الاسراف والتبذير وعليه لن تكون دالة الاستهلاك في المجتمع الاسلامي خطية تتزايد طردياً مع نمو الدخل حسب النموذج الكينزي بل تكون متزايدة بمعدل متزايد في البداية مادام الفرد أو المجتمع لم يتمكن من اشباع حاجاته الاساسية ولكن الاستهلاك في مرحلة قادمة يتزايد بمعدل متناقص كلما تمكن الفرد من اشباع الحاجات الضرورية واتجه لاستهلاك السلع الكمالية حيث أن الاهتمام بهذا النوع من السلع غير مرغوب فيه على مستوى الاقتصاد الكلي بوصفه تبذيراً واسرافاً شرعاً.

رابعاً: الزكاة وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار:

تعتبر الزكاة إحدى ادوات السياسة المالية العامة في تحفيز التنمية فهي بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار، ولقوله تعالى: (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) فالزكاة تعد بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار وطالما أن الاسلام لا يقر إسلوب التوظيف المالي فان هذا الاستثمار سيكون في اصول انتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية وهو ما يعني تحقيق هدف المحافظة على رأس المال الحقيقي أي المادي، والزكاة تعمل على ذلك من خلال عدم سريانها على الاصول الثابتة.

ويعد الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة وذلك لتقيدهِ لمستوى النشاط الاقتصادي وتعطيل الموارد الانتاجية ذلك أن إكتناز أحد موارد الإنتاج يؤدي إلى عدم تمكن مستوى النشاط الاقتصادي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة[١٣].

فالزكاة تمثل تدريجياً للأموال المكتنزة القابلة للنماء حيث أن إستقطاع ٢،٥ % من الأموال التي تتجاوز النصاب ولفترة أقل من خمسة سنوات يؤدي إلى إستقطاع ١٥% من الأموال المكتنزة وبالتالي فان الزكاة تعتبر أداة فعالة لتحفيز الأموال والثروات المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج، فضلاً عن أن زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع يؤدي إلى تخفيض جزء من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ اصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في عدم إستثمارها بمعدل ٢،٥ % سنوياً.

ويمكن بيان أثر الزكاة على الاموال المدخرة (الرصيد النقدي) من خلال العلاقة الرياضية التالية والتي يشير إليها الشكل البياني (٢)

ع = س (١– ش)ن

ع: الرصيد النقدي في نهاية الفترة (ن).

س: الرصيد النقدي المدخر.

ش: نسبة معدل الزكاة و(ن) عدد السنوات.

وهذا التناقص مبين في الشكل رقم (٢) الآتي:

شكل (٢) تناقص الرصيد النقدي بسبب دفع الزكاة

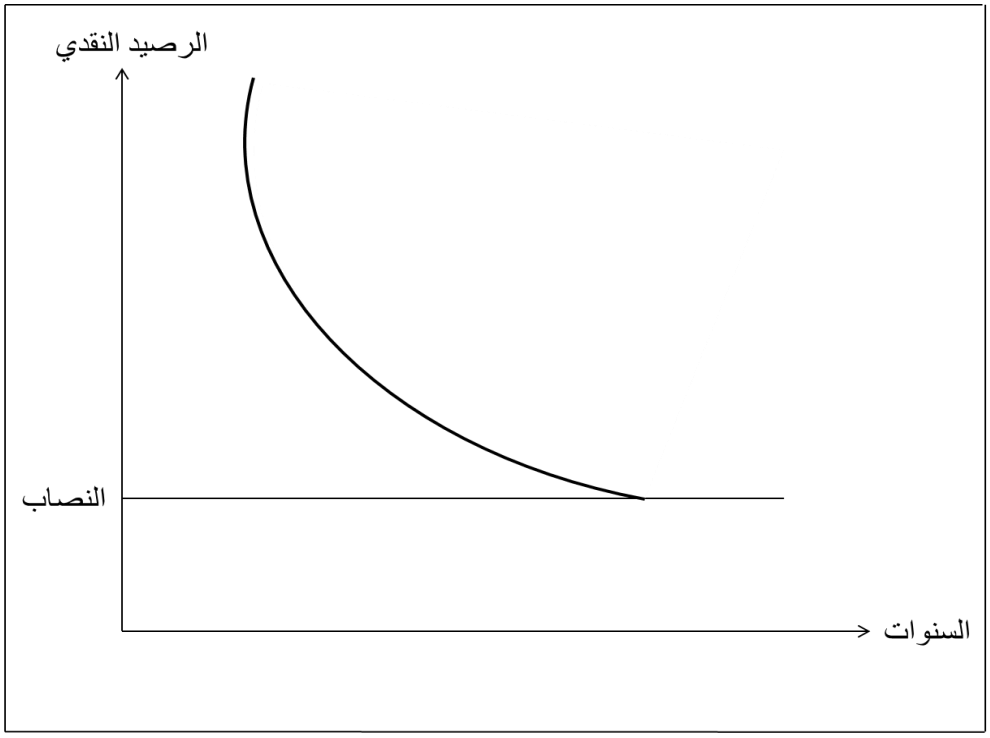

المصدر: السحيباني، محمد بن ابراهيم، أثر الزكاة على الموارد الاقتصادية، الرياض،١٩٩٠، ص:١٦٨.

يلاحظ من الشكل (٣) إن الزكاة آلية مهمة في نقل المدخرات نحو الاستثمار باعتبارها تعمل بشكل دائري إنطلاقاً من تشجيع المدخرين على الاستثمار ومنهُ زيادة الطاقة الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة العمالة وبالتالي زيادة دخول الافراد والتي يترتب عليها زيادة الادخار والتي تولد زيادة في الاستثمار.

شكل (٣) الزكاة تعمل على نقل المدخرات نحو الاستثمار

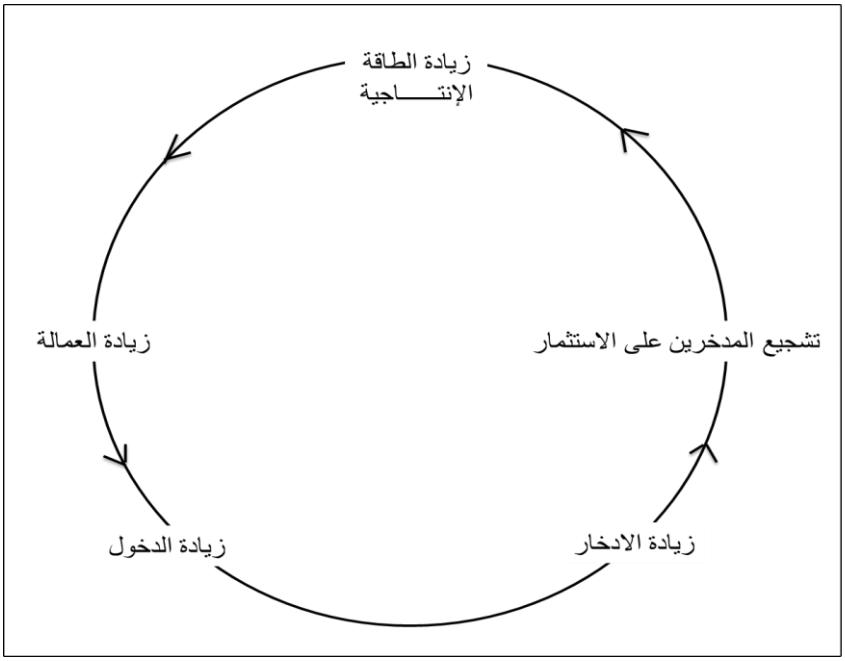

المصدر: السحيباتي، محمد ابراهيم، اثر الزكاة على الموارد الاقتصادية، الرياض، ١٩٩٠، ص:١٧

المبحث الثالث

دور الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي

التوزان في الاقتصاد الكلي يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند ذلك يتحقق التوازن في الدخل القومي كمتغير اقتصادي عندما تتساوى الاضافات من الدخل مقابل السحوبات منهُ. أما اذا كانت السحوبات أقل من الاضافات فان التوازن يتحقق في الدخل القومي عند مستوى أعلى من التوازن.

والزكاة بالنسبة لدافعها هي إقتطاع من الدخل وهي دخل جديد لمن يستلمها والمفروض أن يكون الدخل الجديد يعادل الاقتطاع من الدخل الذي حصل عليه بسبب فرض (الزكاة) لكن الذي يحصل نتيجة ذلك هو أن الدخول الجديدة تكون أكبر من الاقتطاع الاصلي من الدخل وهذا ما يجعل التوازن في الدخل القومي في المجتمع الذي تفرض فيهِ الزكاة عند مستوى أعلى مما يمكن أن يكون عليهِ في غياب الزكاة

بفعل مضاعف الاستثمار والمعجل وأثر ذلك على الاستثمار[١٤].

ويمكن بيان دور الزكاة في تحقيق التوازن في الدخل القومي، وكما يلي:

لو نفترض لدينا المعطيات التالية:

Y: الانفاق القومي.

dY: الدخل المتاح .

C: الانفاق الاستهلاكي.

I : الانفاق الاستثماري.

Z: الزكاة.

C_o: الانفاق الاستهلاكي.

b: الميل الحدي للاستهلاك.

$C+I+Z = Y$

$C_o + b\ Y\ d = C$

نفترض:

I = ٢٠ مليون دينار

C_o = ٢٠ مليون دينار

$b = 0.75$

عند مجتمع قبل فرض الزكاة، تكون معادلة الدخل القومي وكما يلي:

$Y = C + I$

$Y = C_o + b\ Y + I$

$Y = b\ y = C_o + I$

$Y = \frac{Co + I}{1-b}$

$Y = \frac{40}{0,75}$ = ١٦٠ مليون دينار

أما في حالة وجود الزكاة بنسبة 2,5%

تصبح المعادلة كما يلي:

$Y = C + I + Z$

$Y = C_o + b\ CY - b\ Y\ a + I + Z$

$Y = \frac{41}{0,25}$

Y= ١٦٠ مليون دينار

نلاحظ أن وجود الزكاة بنسبة 2,5% قد أدى إلى زيادة في الدخل القومي بنفس المقدار أي (٤) مليون دينار.

* **الزكاة والمضاعفات المالية**[١٥]:

أولاً: (المعجل): تقوم فكرة المعجل على أن هناك نسبة ثابتة بين الانتاج ورأس المال فاذا زاد الانتاج فلابد أن يزداد رأس المال للمحافظة على نفس النسبة ويمكن أن نوضح المعجل بالمعادلة التالية:

معادلة رقم ❶ ..... $W = \frac{K}{Y}$

W: نسبة رأس المال إلى الإنتاج وهي ثابتة (المعجل).

K: رأس المال.

Y: الإنتاج.

نستطيع كتابة المعادلة الأولى على الشكل الآتي:

$K = W - Y$

ولو تغيرت Y لابد أن تتغير K عند ذلك تصبح المعادلة كالآتي:

معادلة رقم ❷ ..... $\Delta K = W\ \Delta Y$

عند الرجوع إلى المثال السابق الذي وجدنا فيه أن الدخل القومي الذي هو الناتج القومي قد ازداد بـ (٤) مليون دينار بوجود الزكاة فما هو تأثير ذلك على رأس المال وعلى إفتراض أن المعجل يساوي ٣٠%

$$\Delta K = W \Delta Y$$

مليون دينار $\Delta K = 1,2$

يتضح إذاً أن الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الزكاة أدت إلى زيادة في الاستثمار بمقدار (1,2) مليون دينار.

ثانياً: مضاعف الاستثمار:

يعني مضاعف الاستثمار أن كل زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الدخل القومي باضعاف منها.

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \quad \Delta I$$

ΔY: التغيير في الدخل القومي.

ΔI: التغيير في الاستثمار.

$$K I = \frac{1}{1-b} = 4$$

فإذا كانت الزيادة في الاستثمار تساوي 1,2 مليون دينار وبالتعويض يصبح:

$\Delta Y = 4,8$ مليون دينار

واستناداً إلى ما تقدم يمكن بيان أثر الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي للاقتصاد الكلي ومدى مساهمة الزكاة في الانعاش الاقتصادي الكلي وكما موضح في الأشكال التالية:

شكل (٤) التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي

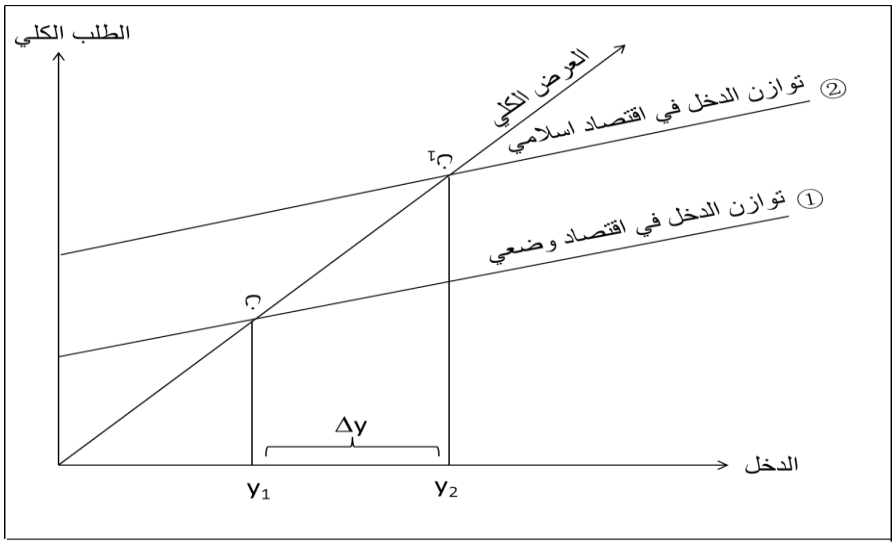

المصدر: من عمل الباحث

نلاحظ من الشكل (٤) أن التوازن في الدخل القومي في اقتصاد وضعي يتحدد عند نقطة ( ) عند تقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي وهذا ما يظهر في المستقيم رقم (١) أما في اقتصاد اسلامي فان التوازن يتحدد عند نقطة ( ) عند المستقيم رقم (٢) بسبب أن العرض الكلي أكبر من الطلب بسبب فرض الزكاة.

شكل (٥) دور الزكاة في إنعاش الاقتصاد الكلي

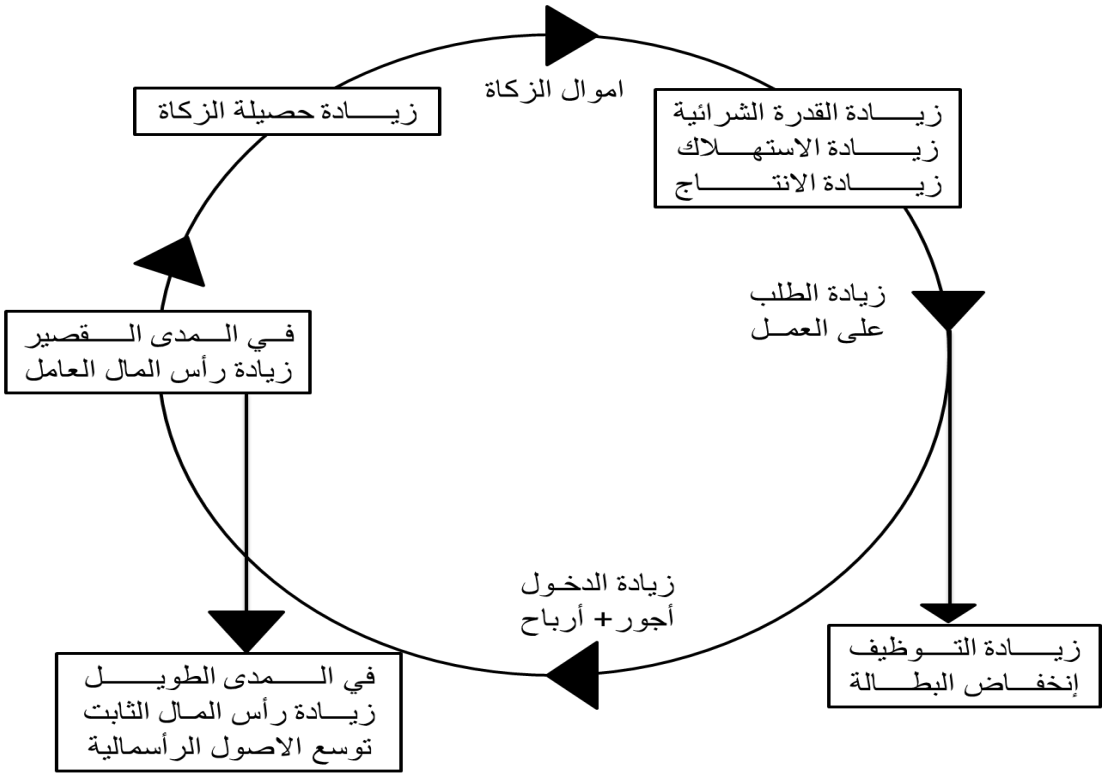

المصدر: متولي ، مختار محمد، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاسلامي ، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي، القاهرة، ٢٠٠١،ص ص ٥-٧.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١- يؤثر الانفاق الاستثماري للزكاة على الطلب الكلي بالزيادة بسبب زيادة مستوى الاستثمار، إذ يعتبر مال الزكاة من أهم سبل تحقيق النمو الاقتصادي.

٢- يظهر أثر الزكاة على تنمية وتخصيص الموارد الاقتصادية من خلال آثارها على كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار كمتغيرات أساسية تؤثر على حركة الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة.

٣- يثبت التحليل الاقتصادي لأثر الانفاق الاستهلاكي للزكاة على دالة الطلب الكلي.

٤- يظهر أثر الزكاة في المدى الطويل أكثر منهُ في المدى القصير حيث الزيادة في رأس المال الثابت والتوسع في الاصول الرأسمالية.

٥- يظهر التحليل الاقتصادي أن الزكاة يمكن أن تكون أحد أدوات السياسة المالية المهمة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

٦- تختلف الآثار الايجابية للزكاة على الاقتصاد باختلاف الفرص والامكانات المتاحة والبناء الهيكلي لكل اقتصاد اسلامي عن الاقتصادات الأخرى.

ثانياً: التوصيات:

١. مراعاة أن تكون مصارف الزكاة لمستحقيها شرعاً لكي تظهر آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي.

٢. للعاملين على تحصيل الزكاة دور مهم في إرشاد المستفيدين من الإنفاق وتوجيه هؤلاء نحو المشروعات التي تتميز بالعائد الايجابي لهم وللمجتمع ككل.

٣. ينبغي توجيه متحصلات الزكاة إلى أوجه الانفاق الاستثماري.

٤. ضرورة أن تبتعد متحصلات الزكاة عن الاستثمار الاستهلاكي وإنما في قطاعات منتجة للدخل ولخلق رؤوس أموال جديدة قادرة على خلق التراكم والوفورات في الاقتصاد الوطني.

٥. ضرورة الاهتمام بالفئات مستحقي الزكاة وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الفنية والذهنية والصحية وتأهيلهم إقتصادياً ليكونوا منتجين ويتحولوا من متحصلين للزكاة إلى دافعيها بما يعود بنتائج إيجابية واضحة لهم وللمجتمع ككل.

الهوامش

(١) قحف ، محمد منذر، الاقتصاد الاسلامي ، دار العلم ، الكويت، ١٩٩٨ .

(٢) صالح ، صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١١٦.

(٣) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية ١٠٣.

(٤) قحف، منذر، دور السياسات المالية وضوابطها في ادارة الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر ، بيروت، ١٩٩٩، ص٤٨.

(٥) ww w .weforum. org- pdf-globalrik-report.2008,paf.

(٦)الصغير، محمد، قروي، اثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ٢٠٠٤.

(٧) الكفراوي، عوف محمد، السياسة المالية النقدية في الاقتصاد الاسلامي، مركز بحوث الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

(٨) عبد الفتاح، مجدي، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلة الوعي الاسلامي، العدد ٥٣٢، الكويت ، ٢٠١٠، ص٣١.

(٩) هاشم، سعاد قاسم ، دور الزكاة في دعم وتحفيز تيار الاستهلاك والاستثمار، جامعة بغداد، مؤتمر علمي، ٢٠١١ ، ص١٥.

(١٠) محمد، سامي، دراسة تحليلية لآثار تطبيق الزكاة على تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العمل الاسلامي، ١٩٩٩، ص١٤.

(١١) www, zakat, sudan .org, consutt le, 4/2/2009.

(١٢) الموسوي، ضياء محمد، الآثار الاقتصادية للزكاة، مطبعة النهضة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٥.

(١٣) التركماني، عدنان خالد ، السياسات النقدية والمصرفية في الاسلام، مؤسسة الرسالة ،بيروت، ٢٠٠٨، ص١٧.

(١٤) حردان، طاهر حويد، الزكاة والمضاعفات المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، دار المعارف، ١٩٩٩، ص: ٣٧.

(١٥) الشبيب، محمد عنان، استثمار اموال الزكاة، رؤية فقهية معاصرة، الكويت، ١٩٩٢، ص٧٤ .

المصادر

القران الكريم

١. التركماني، عدنان خالد ، السياسات النقدية والمصرفية في الاسلام، مؤسسة الرسالة ،بيروت، ٢٠٠٨.

٢. حردان، طاهر حويد، الزكاة والمضاعفات المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، دار المعارف، ١٩٩٩.

٣. السحيباني، محمد بن ابراهيم، أثر الزكاة على الموارد الاقتصادية، الرياض،١٩٩٠.

٤. الشبيب، محمد عنان، استثمار اموال الزكاة، رؤية فقهية معاصرة، الكويت، ١٩٩٢.

٥. صالح ، صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦. عبد الفتاح، مجدي، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلة الوعي الاسلامي، العدد ٥٣٢، الكويت ، ٢٠١٠.

٧. قحف ، محمد منذر، الاقتصاد الاسلامي ، دار العلم ، الكويت .

٨. قحف، منذر، دور السياسات المالية وضوابطها في ادارة الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر ، بيروت، ١٩٩٩.

٩. الكفراوي، عوف محمد، السياسة المالية النقدية في الاقتصاد الاسلامي، مركز بحوث الاسكندرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٠. متولي ، فتاح محمد، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاسلامي ، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي، القاهرة، ٢٠٠١.

١١. محمد الصغير، قروي، اثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ٢٠٠٤.

١٢. محمد، د. فتحي، المؤتمر الأول حول استثمار الزكاة في العالم الاسلامي، الجزائر، ٢٠١١.

١٣. محمد، سامي، دراسة تحليلية لآثار تطبيق الزكاة على تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العمل الاسلامي، ١٩٩٩.

١٤. الموسوي، ضياء محمد، الآثار الاقتصادية للزكاة، مطبعة النهضة، بغداد، ٢٠٠٦.

١٥. هاشم، سعاد قاسم ، دور الزكاة في دعم وتحفيز تيار الاستهلاك والاستثمار، جامعة بغداد، مؤتمر علمي، ٢٠١١ .

الانترنيت

1. ww w .weforum. org- pdf-globalrik-report.2008,paf.
2. www, zakat, sudan .org, consutt le, 4/2/2009.

Abstract:

Often We see Zakat as arite of Islamic religious, and their devotional range is not greater than the achievement of Social Solidarity among the Muslim Community through the distribution of the ratio of consumer surplus Weath of the rich to the poor while the function this research high the real Zakat, which shows that each of collected and distributed have positive effect on economic development and Social development – and it also shows that these impact contain both consumption and investment and income employment.